

قياس وتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والخاص على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2004-2019)

جعفر صادق سفر^{1*} و عصمت ابراهيم حاجي² و كوفان طه عبدالله³

¹ معهد التقني زاخو، جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان - العراق.

² معهد التقني دهوك، جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان - العراق.

³ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان - العراق.

تاريخ الاستلام: 2022/01 تاريخ القبول: 2022/03 تاريخ النشر: 2022/06 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2022.10.2.775>

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار (الأجنبي المباشر والخاص) على إجمالي الناتج المحلي في العراق للفترة (2004-2019)، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي في تكوين النموذج بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10) وتم إجراء اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة تكامل المتغيرات لغرض اختيار نموذج التقدير ومن خلال تطبيق اختبار موسع لديكي فولر (ADF Test) وتم استخدام منهج اختبار الحدود وذلك للكشف عن وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العام والخاص والانفتاح التجاري) ومن ثم تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج (ARDL)، وتوصل البحث إلى أن 85٪ من التغيرات التي تفسر المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج تحدث الاختلافات في المتغير التابع (GDP)، في حين أن المتغيرات العشوائية أو المتغيرات التي لا يمكن قياسها تمثل 15٪. الكلمات الدالة: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

المقدمة

أن رفع معدلات الاستثمار يعتبر من العوامل المؤثرة في تطور البلدان ونموها بشكل عام، إلا أن الكثير من البلدان تعاني من ضعف المدخرات المحلية مما يتسبب في ضعف الاستثمار وهنا تدفع حكومات هذه البلدان إلى فتح ابوابها للاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها أحد مصادر التمويل المهمة والتي لها دور كبير وحيوي باعتبارها إحدى مكونات النمو الاقتصادي، إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات المحلية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل، وكذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات فضلاً عن ادخال التكنولوجيا المتقدمة في العمليات الانتاجية المتنوعة.

ويعتبر العراق وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها وبرغم من وفرة الموارد المالية إلا أن نقص الخبرات وتردي الحالة التنظيمية

*الباحث المسؤل.

هدف البحث :

يستند لمفاهيم نظرية وذلك باستخدام طريقة (OLS) طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية بالإعتماد على برنامج (Eviews7). وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي يرتبط بعلاقة طردية مع الإستثمار الاجنبي المباشر والنتائج الإجمالي المحلي والصادرات، وأن للإستثمار الاجنبي المباشر أثر إيجابي على الاستثمار المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي وكذلك له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات.

يهدف هذا البحث الى بيان أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في العراق اذ انه وبالرغم من الظروف الامنية والسياسية الصعبة التي مر بها البلد بعد عام 2003 الا ان البلد شهد انفتاحا اقتصاديا كبيرة امام العالم الخارجي بعد ما كان تحت الحصار الاقتصادي وان هذا فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر والخاص والالذان يعتبران من ركائز التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بأنه وبالرغم من توفر الإمكانيات المادية اللازمة لتمويل عمليات التنمية، ان تفشي الفساد الاداري والمالي في العراق تسبب في هدر هذه الموارد وعدم الاستفادة منها لهذا كان لابد من الاستعانة بمصادر خارجية وبالاخص الاستثمار الاجنبي المباشر لتعزيز الإمكانيات الذاتية لهذه المصادر.

فرضية البحث :

إنطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي العراقي من خلال المدة الزمنية التي يغطيها البحث.

منهجية البحث :

تمت دراسة واقع واتجاه تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والخاص في العراق باستخدام المنهج الوصفي والقياسي من خلال استخدام إنموذج الانحدار الذاتي (ARDL) في الناتج المحلي الإجمالي، وهو نهج كمي قياسي لقياس الأثر القصير والطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر والخاص على إجمالي ناتج المحلي.

نطاق البحث : يتضمن الآتي:

المكان : الإقتصاد العراقي

الزمان : المدة الزمنية (2004-2019)

الدراسات السابقة: لقد كان هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، نعرض عدد منها وفقا لحداتها:

1. دراسة (العتيبي، 2019) بعنوان (قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية): هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2000-2015)، واستندت هذه الطريقة إلى وصف تحليلي تضمن تسليط الضوء على مفاهيم الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر وبيان العلاقة بينهما، وكذلك تطرق إلى تحليل بعض اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتقييم مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن استخدام المنهج القياسي الكمي الذي

2. دراسة (البجاري والمشهداني، 2019) بعنوان (قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة 1985-2017): هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الخاص والأجنبي في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017)، وقد اختيرت جملة من المؤشرات مثل (معدل البطالة، الاستثمار الخاص، الإستثمار الاجنبي المباشر، النمو السكاني، ومعدل التضخم ومعدل النمو في الاقتصاد العراقي)، وتقرر استخدام طريقة تحليل وصفي تضمن إلقاء الضوء على مفهوم البطالة وأنواعها، والعوامل المؤثرة في معدل البطالة وايضا تم استخدام المنهج الكمي القياسي الذي أستند للمفاهيم النظرية وذك باستخدام انموذج (ARDL) لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والخاص على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار الخاص ومعدل البطالة في الأجل الطويل هي طردية وهذه العلاقة تناقض فرضية البحث في حين ظهرت العلاقة عكسية معنوية في الأجل القصير وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث ويعزى ذلك إلى أن الاستثمار الخاص في العراق يعتمد أسلوب إنتاجي كثيف العمل في الأجل القصير ما يلبث إلى أن يتحول إلى أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال في الأجل الطويل فضلاً عن علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الأجل الطويل فقط ويعزى ذلك إلى أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية في العراق تركز في القطاع النفطي مما يستدعي إلى استخدام العمالة الأجنبية الماهرة.

3. دراسة (جباري، 2015) بعنوان (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر): هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث استخدمت الدراسة نهجا تحليليا يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، فضلاً عن تحليل القياس الكمي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج قياسية تستند إلى نظريات اقتصادية ودراسات تطبيقية قياسية سابقة لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وقد تم استخدام دالة الإنتاج كوب دوغلاس Cobb-Douglas لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون المقيمون داخل بلد ما بغض النظر عن جنسياتهم، وأنه هو الدخل الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بصرف النظر عن مستلزمات الإنتاج التي ساهمت في عملية الإنتاجية داخل حدود الدولة سواء كانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينها ولهذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أفضل معيار للأداء الاقتصادي لبلد ما لأنه يعتبر مقياس معدل النمو الاقتصادي (مصطفى ومحمود، 2018، 42).

2. مفهوم الاستثمار العام:

هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به الدولة في أصول معينة، سواء من خلال الحكومات المركزية أو المحلية أو من خلال الصناعات أو الشركات المملوكة للقطاع العام، حيث نشأ الاستثمار العام تاريخياً من الحاجة إلى توفير بعض السلع أو البنية التحتية أو الخدمات التي تعتبر ذات أهمية وطنية حيوية. وقد مالت الاستثمارات العامة إلى الزيادة نتيجة للتصنيع وما يقابلها من طلبات على هياكل أساسية جديدة لتيسير نمو المجتمعات الحضرية (Lee, 2017, 3).

3. مفهوم الإستثمار الخاص:

هو ذلك الجزء من اقتصاد السوق الحر الذي يتكون من شركات لا تملكها ولا تديرها الحكومة أي أن رأس المال المادي والمالي مملوك للقطاع الخاص، ويتخذ القطاع الخاص قرارات الإنتاج لتحقيق المكاسب الخاصة (Nyon & Bonga, 2017, 38).

4. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر، وفقاً لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي هو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقرها اقتصاد آخر (شركة استثمار مباشر)، وتشير المصلحة الدائمة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشرة، فضلاً عن درجة عالية من نفوذ المستثمر في إدارة المؤسسة (Behname, 2012, 3). الاستثمار الأجنبي المباشر جزء لا يتجزأ من نظام اقتصادي دولي مفتوح وفعال وحافز رئيسي للنمو ومع ذلك فإن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتراكم تلقائياً وبالتساوي عبر البلدان والقطاعات والمجتمعات المحلية فالسياسات المحلية وهيكل الاستثمار الدولي مهمان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد أكبر من البلدان النامية وجني الفوائد الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل النمو وتتصدى التحديات في المقام الأول للبلدان المضيفة التي تحتاج إلى تهيئة بيئة سياسات تمكينية شفافة وواسعة النطاق وفعالة للاستثمار وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذها. (OECD, 2002, 3)

5. العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج

المحلي الإجمالي:

(1990-2013)، وتم تقدير الدالة باستخدام رأس المال والعمل وواردات الاستثمار الاجنبي المباشر كعوامل الإنتاج وحيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود ذلك في الأساس إلى معدلات النمو السلبية لقطاع المحروقات، بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابياً ذو معنوية إحصائية لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي إلى أثر إيجابي.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم البحث إلى محورين:

المحور الاول: الجانب النظري

المحور الثاني: الجانب العملي

أولاً: الجانب النظري

1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

أن الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي أساسي للبلاد، حيث أنه كمية منتجة من السلع والخدمات على مدى فترة من الزمن ويتم حسابه عادة بسنة واحدة، فضلاً عن هو واحد من المحاور الأكثر أهمية في الاقتصاد الحقيقي (الحمداني وآخرون، 2018، 3)، وبهذا يختلف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج القومي الإجمالي من حيث أن قيمة المنتجات والخدمات المتولدة تحسب بغض النظر عما إذا تم الإنتاج محلياً أم خارجياً فإن قيمة الناتج المحلي وتطوره يؤثر على مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع، فكلما زادت السلع والخدمات المنتجة محلياً زاد الدخل الذي يحصل عليه المنتجون وزادت فرص العمل المتاحة داخل المجتمع، الأمر الذي ينعكس بالزيادة على معدل إستهلاك الأفراد للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار والإنتاج مرة أخرى (مصطفى، 2018، 2).

تعددت تعريف الناتج المحلي الإجمالي سنذكر بعض منها حيث يعرف الناتج على انه (كمية السلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد البلد - قيمة المدخلات المستخدمة في إنتاج تلك السلع والخدمات) أو (يساوي أيضاً الاستثمار المحلي الخاص، وإجمالي نفقات الاستهلاك الشخصي، وصافي صادرات السلع والخدمات، ونفقات الاستهلاك الحكومي، وإجمالي الاستثمارات) (Dyan, Sheiner, 2018, 4). أيضاً يعرف الناتج بأنه (القيمة المضافة الكلية المتحققة في القطاعات الإقتصادية المختلفة داخل الحدود الدولة وذلك بمساهمة عناصر الإنتاج سواء كانت العوامل المستخدمة وطنية أم أجنبية) أي أنه يمثل مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد طرح قيمة مستلزمات الإنتاج (عودة، 2017، 133). ويعرف أيضاً على أنه (القيمة النقدية الكاملة للمنتجات والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما على مدى فترة زمنية معينة عادة في السنة) (بشير، 2016، 8). وكذلك عرف بأنه (قيمة السلع والخدمات النهائية الكلية التي ينتجها بلد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة) ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج الأنشطة

لما يتمتع به هذا القطاع من امكانيات في شتى المجالات الاقتصادية (عواد وآخرون، 2019، 142).

7. الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار في العراق:

يبين الجدول (1) اتجاهات كل من نمو الناتج وتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى العراق والإستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، وتجدر الملاحظة أن هناك تفاوت واضح بين الخسارة والزيادة في الناتج على مدى هذه السنوات، وأن قيمة الناتج نمت بوتيرة إيجابية خلال هذه الفترة (2004-2013) والسبب في هذه الزيادة هو التحسن النسبي في حالة الأمن الاقتصادي في البلد، فضلاً عن زيادة أرباح النفط المصدرة نتيجة لارتفاع أسعارها في الاسواق العالمية، وقد عاود الناتج إنخفاضه خلال السنوات 2014، 2015، 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى الحالة الأمنية التي شهدها البلد والمتمثلة بالصراع ضد تنظيم الدولة الإرهابية في العراق والشام، ثم أخذ بالإرتفاع بشكل طفيف خلال السنوات (2017-2019)، ويرجع ذلك إلى النمو في أسعار النفط وكذلك المعدل اليومي للصادرات طوال هذه السنوات. ومن بيانات الجدول نفسه من الواضح أن هناك تذبذب في قيم الإستثمار الاجنبي المباشر إرتفاعاً في قيمته خلال السنوات (2004-2012) حيث وصل (من 300 إلى 3400 مليون دولار)، وبعد ذلك أخذ بالانخفاض الشديد من عام 2013 إلى نهاية فترة الدراسة والسبب يرجع إلى حالة عدم الإستقرار الذي مر به العراق خلال هذه المدة. أما الإستثمار العام يعتبر هو القطاع المهيمن على معظم المهام الاقتصادية في البلد بغض النظر عن مستوى الاداء الذي لم يحقق الانتاجية التي تتناسب مع معدلات نمو للناتج المحلي، نتيجة لأسباب عديدة منها سياسية اقتصادية وامنية وغيرها، حيث نلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الزيادة والنقصان للإستثمار خلال السنوات (2004-2013)، حيث سجل في عام 2013 أعلى قيمة لها وهي (33045) مليون دولار، اي ارتفع بنسبة (94.5٪) مقارنة بالعام السابق، الا انها انخفضت بعد ذلك خلال اعوام (2014-2016) وربما يعود السبب الى ما شهدته العراق من عمليات ارهابية وما رافقها من عمليات تحرير لأغلب محافظات العراق الامر الذي عمل على تكريس معظم الايرادات للإنفاق العسكري. أما الإستثمار الخاص فقد شهد ارتفاعاً في قيمته من (250-15871) مليون دولار خلال السنوات (2004-2015)، ثم اخذ بالانخفاض بشكل طفيف في عام 2016، وبعد ذلك بدأ بالارتفاع الشديد إلى نهاية فترة الدراسة.

ان للإستثمار الاجنبي المباشر اثر هام في تحقيق افضل استخدام لعناصر الانتاج المتاحة باعتباره عادة ما تصطبح معها التكنولوجيا الحديثة، لذا حاولت الادبيات الاقتصادية دراستها بشكل تطبيقي لتوضيح الآليات التي تساهم من خلالها تحفيز الناتج المحلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. لذا اختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحليل العلاقة بين الإستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين ان نمو الناتج المحلي يؤدي الى تدفق المزيد من الإستثمارات الاجنبي المباشر الى البلد، وبالتالي تم اعتبار نمو الناتج المحلي بمثابة متغير خارجي، وهناك وجهة نظر اخرى ترى ان معدل نمو الناتج المحلي متغير داخلي، حيث ان تدفق المزيد من الإستثمار الاجنبي المباشر قد يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي (Jovanovic, 2012, 3).

6. علاقة الإستثمار العام والخاص بالناتج المحلي الإجمالي:

أكدت العديد من الكتابات والأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة على وجود علاقة قوية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص حيث أن الإستثمار العام في مشروعات البنية الأساسية يمارس أثراً تكاملياً مع الإستثمار الخاص، وهو ما يشير إلى ضرورة المزج بين كل منهما لرفع المقدرة الكلية للاقتصاد مما يؤدي الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الناتج المحلي (الرسول والعمر، 2010، 326). وسواء كانت الصلة بين استثمارات القطاعين العام والخاص مكملة أو بديلة، فقد أدت إلى اختلافات كبيرة في النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية ويؤدي ارتفاع الإستثمار العام القائم على فرضية التكامل بين الإستثمار العام والخاص إلى زيادة إجمالي الإستثمار المحلي (للقطاعين الخاص والعام على السواء)، مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في البلد وأما اذا كانت الإستثمارات العامة منخفضة يمكن أن يصبح عاملاً حاسماً لتقلص النمو الاقتصادي في البلد (Khan, and Reinhart, 1990, 20).

يعتبر الانفاق الإستثماري العام المحرك الاساس للناتج المحلي الاجمالي، ان يعتبر تمثيلاً حقيقياً لدور الدولة ووظيفتها في تخطيط وتوجيه وتوظيف مواردها في انشاء وتطوير البنية التحتية الرئيسية لاقتصاد البلد (Minassian, and Allen, 2004, 11). أما الإستثمار الخاص حيث لا يخفى على احد الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق معدلات نمو كبيرة لمعظم البلدان سواء كانت المتقدمة منها أو النامية.

الجدول (1) قيم الإستثمار الأجنبي المباشر والخاص ومعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2004-2019) (مليون دولار)

الاستثمار الخاص		الاستثمار العام		تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق		الناتج المحلي الإجمالي		السنوات
معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	
	255		2062		300		36638	2004
16.86	298	50.05	3093	71.67	515	36.35	49955	2005
105.37	612	39.57	4317	-25.63	383	29.73	64805	2006
-12.91	533	47.35	6362	153.79	972	37.09	88840	2007
23.45	658	58.26	10068	90.95	1856	39.05	123534	2008
80.24	1186	-11.88	8872	-13.90	1598	4.17	128682	2009
49.83	1777	85.22	16432	-12.64	1396	7.64	138517	2010
20.82	2147	-10.83	14652	34.81	1882	34.10	185750	2011
94.32	4172	15.92	16985	80.66	3400	17.36	218001	2012
104.55	8534	94.55	33045	-168.68	-2335	7.63	234638	2013
35.97	11604	-37.44	20672	335.80	-10176	-2.65	228416	2014
36.77	15871	-26.15	15267	-25.57	-7574	-26.99	166774	2015
-13.44	13738	-20.10	12198	-17.40	-6256	-0.10	166602	2016
7.77	14805	7.90	13161	-19.57	-5032	14.43	190644	2017
6.35	15745	-12.13	11565	-2.92	-4885	13.03	215489	2018
13.46	17865	76.57	20420	-37.03	-3076	4.52	225232	2019

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات (2004-2019)

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مديرية الحسابات القومية

UNCTAD, 2019, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva

ثانياً: الجانب العملي:

توصيف الإنموذج القياسي:

● الاستثمار العام (GI) تم التعبير عنه بالانفاق الاستثماري.

● الانفتاح الاقتصادي (EO)

1. إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية:

سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة لاختبار استقرار المتغيرات بمرور الوقت في سلاسل زمنية، وسيتم استخدام اختبار الموسع لديكي فولر (ADF) لتحديد درجة الاستقرار ويبين الجدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة المستخدمة التي يعتقد أن لها تأثير على المتغير التابع.

وهي من أهم المراحل في إعداد نموذج اقتصادي موحد لأنه هنا يتم صياغة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة وتقديره قياسه وتحليله وعلى ضوء هذه المعطيات للنظرية الاقتصادية تم وصف هذه المؤشرات كمتغيرات إقتصادية وكما يلي :

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهو متغير تابع.
- الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI).
- الاستثمار الخاص (PI) تم التعبير عنه باجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

جدول (2) نتائج إختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية

Variables	Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)				
	At Level		First deference		
	ADF statistics	Critical Values 5%	ADF statistics	Result	Critical Values 5%
GDP	-2.238038	-3.791172	-2.137319	stationary	-1.968430
PI	-2.779636	-3.933364	-2.022188	stationary	-1.968430

FDI	-2.648380	-3.791172	-2.883027	stationary	-1.968430
GI	-2.119700	-3.759743	-4.171250	stationary	-3.098896
EO	-2.439482	-3.828975	-2.455791	stationary	-1.968430

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

يبيّن الجدول (2) أن السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة (الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص والاستثمار العام والانفتاح الاقتصادي) لا تعطي درجة من الاستقرار على المستوى، ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ فروق من الدرجة الأولى عند مستوى معنوي قدره 5٪، أي أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

2. تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يعتبر اختبار الفجوة الزمنية من الأمور الهامة لدقة الانموذج، ويتم اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وذلك باستخدام أنموذج متجه

جدول (3) نتائج اختبار عدد فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DGDPI DFDI DPI DGI DEO						
Exogenous variables: C						
Date: 04/01/22 Time: 23:50						
Sample: 2004 2019						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-396.0559	NA	5.25e+18	57.29370	57.52193	57.27257
1	-345.2748	58.03554*	1.77e+17*	53.61068*	54.98009*	53.48392*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

3. اختبار حدود التكامل المشترك:

بعد تحديد فترات التباطؤ الأمثل للانموذج فالضرورة تقتضي استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود (The Bound Test) والجدول (4) يوضح نتائج هذا الاختبار أن قيمة (F) المحسوبة كانت (9.400748) وهي أكبر من الحدود الدنيا $I(0)$ والحدود العليا $I(1)$ على مستوى معنوي (10٪، 5٪، 2.5٪، 1٪)، مما يعني أنه يجب رفض فرضية العدم ويجب الاعتراف بالتوازن على المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول (4) نتائج إختبار لتكامل مشترك باستخدام منهجية الحدود

Test Statistic:	Value قيمة	K:
F-Statistic	9.400748	4
Critical Value Bounds:		

Significance:	Lower Bound I(0):	Upper Bound I(1):
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

4. تقدير النتائج القصيرة والطويلة الأجل وتفسيرها ومعلمة تصحيح الخطأ:

وبعد أن تبين أن المتغيرات قيد الدراسة لها اتصال تكامل مشترك، وفي إطار نموذج (ARDL)، سيتم فحص وتقدير العلاقة بين المتغيرات القصيرة والطويلة الأجل، وستتبع هذه المرحلة الحصول على قيم المعلمات في الاجلين على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول (5) تقدير نتائج أنموذج (ARDL) في العراق للمدة (2004-2019)

Method: ARDL.	Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)	Sample (adjusted): 2004-2019
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)	Included observations: 14 after adjustments.

Short-run

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	-0.373467	0.370301	-1.008551	0.3595
DFDI	0.042389	0.023405	1.811136	0.1299
DFDI(-1)	0.129504	0.027326	4.739198	0.0052
DPI	-0.011971	0.022312	-0.536531	0.6146
DPI(-1)	0.048668	0.018961	2.566723	0.0502
DGI	-0.124958	0.060542	-2.063998	0.0940
DEO	1.150422	0.525739	2.188201	0.0803
DEO(-1)	-1.029716	0.320462	-3.213220	0.0236
C	7.162481	9.769722	0.733131	0.4964
R-squared	0.942687	Mean dependent var		14.09251
Adjusted R-squared	0.850987	S.D. dependent var		28.96356
S.E. of regression	11.18057	Akaike info criterion		7.922326
Sum squared resid	625.0254	Schwarz criterion		8.333149
Log likelihood	-46.45628	Hannan-Quinn criter.		7.884297
F-statistic	10.28009	Durbin-Watson stat		1.904182
Prob(F-statistic)	0.010020			

Method: ARDL.	Dependent Variable: GDP.
Dependent Variable: GDP.	
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 0, 1).	Sample (adjusted): 2004-2019
Sample (adjusted): 2004-2019	
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)	Included observations: 14 after adjustments.

Long-Run

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Pro*.
DFDI	0.125153	0.026167	4.782862	0.0050
DPI	0.026719	0.008957	2.982923	0.0307
DGI	0.090980	0.034357	2.648049	0.0455
DEO	0.087884	0.427513	0.205571	0.8452
C	5.214890	6.630880	0.786455	0.4672

$$EC = DGDP - (0.1252*DFDI + 0.0267*DPI + 0.0910*DGI + 0.0879*DEO + 5.2149)$$

ARDL Error Correction Regression

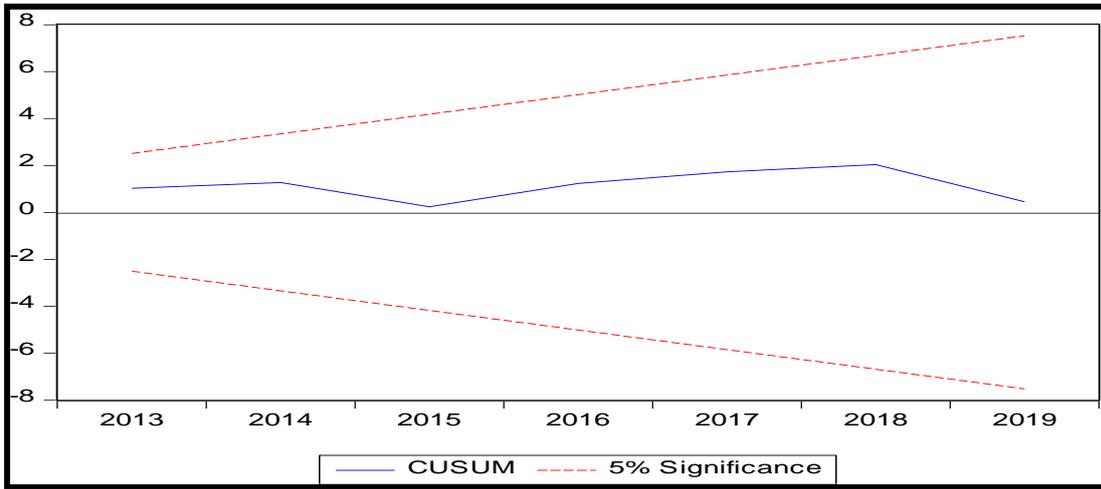
Dependent Variable: D(DGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(DFDI)	0.042389	0.010105	4.194737	0.0085
D(DPI)	-0.011971	0.007836	-1.527627	0.1871
D(DEO)	1.150422	0.177132	6.494726	0.0013
CointEq(-1)*	-0.373467	0.129314	-2.888063	0.0049

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

يتضح من الجدول (5) نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل ويظهر منها عدد من الاستنتاجات المهمة.

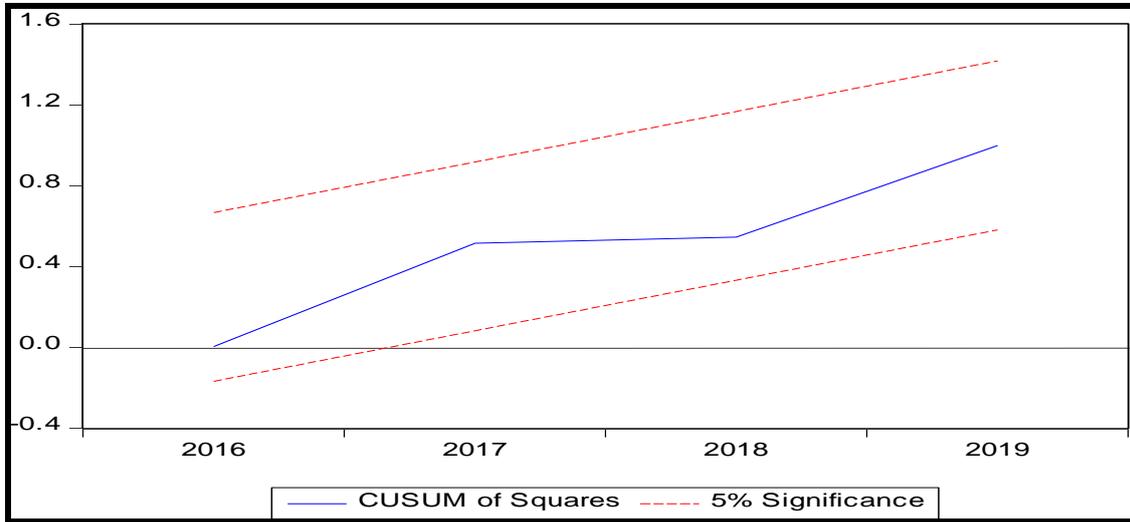
1. على المدى القصير هناك علاقة طردية غير معنوية بين الإستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي أي أن زيادة الإستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.0423) وحدة، ولكن على المدى الطويل، أظهرت علاقة طردية معنوية الأثر أي عند زيادة الاستثمار بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار (0.1251)، أي أن زيادة الاستثمار الاجنبي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والأيدي العاملة والقيمة المضافة وحجم الصادرات المحلية وبالتالي يؤدي الى زيادة للناتج المحلي الإجمالي.
 2. ظهور علاقة عكسية غير معنوية الأثر بين الإستثمار الخاص والناتج في الأجل القصير، أي أن زيادة الاستثمار الخاص بوحدة واحدة في الأجل القصير سيؤدي إلى انخفاض الناتج بمقدار (0.0119) وحدة، ولكن في الأجل الطويل تحول الى علاقة طردية معنوية الأثر، أي عند زيادة الأستثمار الخاص في الأجل الطويل بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار (0.0267) وحدة.
 3. وجود علاقة عكسية غير معنوية الأثر بين الاستثمار العام والناتج في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل تحول إلى علاقة طردية معنوية الأثر أي عند زيادة الاستثمار العام في الأجل الطويل بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج بمقدار (0.0909) وحدة.
 4. وجود علاقة طردية غير معنوية الأثر بين الانفتاح الاقتصادي والناتج في الأجلين القصير والطويل، أي أن زيادة الانفتاح الاقتصادي في الأجل القصير بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار (1.1504) وحدة وأما في الأجل الطويل أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار (0.0878) وحدة.
 5. من حيث الاختبار المعنوي لمعادلة الانحدار، نلاحظ أن القيمة المحسوبة للإحصاءات F كانت (10.28)، وهي قيمة كبيرة على أي مستوى معنوي، مما يؤكد ذلك قيمة P-Value والتي كانت (0.010020) والتي تسمح لنا برفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة بأن أحد عوامل الانحدار على الأقل يختلف عن الصفر، وبالتالي جوهرية المعادلة في التأثير على المتغير التابع.
 6. بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات التفسيرية في تحديد سلوك المتغير التابع، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد المعدل R^2
- البالغة 0.85 أن 85٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ترجع إلى التغيرات التي تحصل في المتغيرات التفسيرية، والباقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.
7. بلغت قيمة D.W إلى (1.9) وهو ما يقرب من قيمة (2)، مما يشير إلى أن النموذج قد حل مشكلة الارتباط الذاتي للبقاوي وذلك سوف تقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة الذي يدعى أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي للبقاوي (المتغيرات العشوائية).
8. أما بخصوص قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغ (-0.373467) وبمعنوية اقل من 1٪ مما يؤكد على وجود توازن طويل الأمد بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية) والمتغير التابع (GDP)، كما هو مبين في قيمة المعلمة فإن حوالي (37٪) من الاختلالات قصيرة الأجل في الناتج في المدة السابقة وهي (-1) بالامكان تصحيحه في المدة (t) الحالية لغرض إعادة التوازن في الأمد الطويل في حالة حدوث أي تغير في المتغيرات المستقلة.
5. مرحلة اختبار استقرارية الأنموذج (CUSUM- CUSUM SQ):
- بعد أن تم الحصول على علاقة قصيرة وطويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك (ARDL) من الضروري إجراء اختبار استقرار للمعلومات على المدى القصير والطويل لإنموذج الناتج المحلي الإجمالي من أجل ضمان أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من أي تغييرات هيكلية وبمرور الوقت، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمين المقدرين فإذا كان الخط البياني للاختبارين يقع ضمن الحدود الحرجة (بين الحد الأعلى والأدنى) وعند معنوية (5٪) يكون المعلمات غير مستقرة بشكل أساسي إذا كان مخطط الاختبار يخرج عن القيود الحاسمة (عواد ومهدي، 2018، 21) ولتحقيق ذلك يتم استخدام أحد الإختبارين:
- إختبار المجموع التراكمي للبقاوي المعادة (CUSUM)
 - إختبار المجموع التراكمي لمربعات البقاوي المعاد (CUSUM SQ) □



شكل (1) إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

EVIIEWS10



شكل (2) إختبار التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

EVIIEWS10

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

1. هناك تفاعل بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي (العام والخاص) وله أهمية قصوى ويمكن أن يتسبب كل منهما في اقتصاد ما، وتشير الزيادة في الاستثمار الخاص إلى ارتفاع العائد على الاستثمار في الاقتصاد المحلي، في حين أن الاستثمار العام يحسن البنية التحتية وبالتالي يخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وأن هذه الأدوار للاستثمار المحلي تحفز المستثمرين الأجانب على جني فوائد العائد المرتفع مما يشجع المستثمرين للاستثمار في البلد.

2. أن زيادة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة للعراق بعد عام 2003 كانت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية

يبين الشكلان (1) و(2) أن المجموع التراكمي للرسم البياني لاختبار المعاودة (CUSUM) كان ضمن الحدود الحرجة (العليا والسفلى) وعلى المستوى المعنوي (5%) مما يشير إلى أن المعلمات المقدرة لإنموذج تصحيح الخطأ المستخدم كانت مستقرة هيكلياً خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة وكذلك الاختبار الإجمالي التراكمي لمربعات المعاودة (CUSUM SQ)، حيث كان الرسم البياني أيضاً ضمن الحدود الحرجة وبنفس مستوى المعنوية، ونستنتج من هذه التجارب أن الإنموذج مستقر ومتناغم من حيث النتائج القصيرة والطويلة الأجل.

5. على الدولة المضيفة المفاضلة بين أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر الساعية لاجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملائمة لواقعها الاقتصادي.

المصادر

1. البجاري، احمد ابراهيم حسين، خالد حمادي حمدون المشهاني (قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة 1985-2017)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 123، 2019.
2. بشير، خمير (دراسة قياسية بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
3. جباري، شوقي (أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصادي، الجزائر، 2015/2014.
4. الحمداني، احمد شهاب وأخرون، (قياس أثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 2005-2015)، مجلة المنصور، العدد 30، 2018.
5. الرسول، احمد ابو اليزيد، والعمر، ابراهيم بن صالح، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 138، الكويت، 2010.
6. سليمان، دعاء وممدوح محمد محمد (اثر الاستثمار على نمو القطاع الزراعي المصري)، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، الجيزة، مصر، 2017.
7. العتيبي، محمد بن متعب (قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية)، س، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 6، 2019.
8. عواد، موسى خلف ومهدي، علا حسين (تحليل وقياس أثر الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2016)، مجلة جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، 2018.
9. عودة، محمد حسن (تحليل العلاقة بين الأنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1975-2014)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، 2017.
10. قرطام، السيدة كمال (دور الإستثمار الاجنبي المباشر في الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري خلال الفترة 1990-2018)، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، المجلد 22، العدد 3، 2021.
11. مصطفى، حيمور (قياس تأثير القطاعات الاقتصادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 2000-2016)، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2018.

والانفتاح التجاري مع العالم الخارجي، إلا أن هذه التدفقات كانت وما زالت ضعيفة نتيجة عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة وكذلك إنتشار الفساد الاداري والمالي بمعدلات عالية في الدوائر الحكومية وانخفاض مستوى الأمن والاستقرار السياسي، وضعف القطاع المصرفي وغياب أنشطة بحث وتطوير في البلد.

3. على المدى القصير، هناك علاقة طردية غير معنوية بين الإستثمار الاجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، ولكنها تحولت على المدى الطويل إلى علاقة طردية معنوية الأثر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والأيدي العاملة، والقيمة المضافة، وحجم الصادرات، وبالتالي تعزيز الناتج.
4. يؤثر الإستثمار الخاص تأثيراً عكسياً وغير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل تحول الى علاقة طردية ومعنوية الاثر على الناتج.
5. وجود علاقة عكسية غير معنوية الأثر بين الاستثمار العام والنتائج في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل تحول إلى علاقة طردية معنوية الأثر.
6. وجود علاقة طردية غير معنوية الأثر بين الانفتاح الاقتصادي والنتائج في الأجلين القصير والطويل.
7. تحقق نتائج اختبار التحليل المعياري الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج على المدى القصير والطويل وذلك بموجب لكلا الاختبارين (CUSUM-CUSUM SQ).

ثانياً : المقترحات

1. إن الصدمات النفطية والارتفاعات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ليست مضمونة، لذا يجب على العراق اغتنام الفرص لجذب استثمارات جديدة في هذا القطاع ، فضلاً عن السعي لإعادة استثمار دخل النفط في مبادرات أخرى، والخروج تدريجياً من فخ او نقمة الربيع النفطي.
2. العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل تعزيز النشاط الإقتصادي وذلك بغية تطوير وزيادة التصدير وخاصة صادرات المنتجات الصناعية والزراعية
3. العمل على إنشاء قطاع مصرفي متطور يواكب التطور في العالم الخارجي كي يشعر المستثمر الأجنبي بالأمان والاطمئنان على أمواله وأرباحه.
4. الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وامتيازاته في نقل التقنية والمهارات المستحدثة في الانتاج وتوجيه الاموال الى مجالات محفزة للانتاجية ومحركة للنمو الاقتصادي.

18. Karen Dynan, and Louise Sheiner, 2018, GDP as a Measure of Economic Well-being, Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy at Brookings
19. Khan, M.S. and Reinhart, C. , Private Investment and Economic Growth in Developing Countries. World Development, Printed in Great Britain, Vol. 18, No. 1, 1990.
20. Lee, Simon, government economic policy, Encyclopedia of Governance, Britannica, 2017.
21. Minassian, Teresa Ter & Allen, Mark, Public Investment and Fiscal Policy, International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department and the Policy Development, 2004.
22. Nyoni, Thabani and Bonga, Wellington G., 2017, An Empirical Analysis of The Determinants of Private Investment in Zimbabwe, Journal of Economics, Dynamic Research Journal, Vol. 2, No. 4.
23. Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), Foreign Direct Investment for Development, 2002.
24. UNCTAD, 2019, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva.
12. مصطفى، حيمور ومحمود، محمد عيسى محمد (استخدام النمذجة الخطية وغير الخطية لقياس تأثير استثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة 1990-2016)، مجلة المالية والاسواق، المجلد 5، العدد 9، الجزائر، 2018.
13. عواد، خالد روكان، واسعد، بلال محمد، وشلال عمار عبدالهادي، (العلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في العراق واثرها على الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004-2018)، مجلة كوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 34، 2019.
14. البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2004-2019).
15. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مديرية الحسابات القومية.
16. Behname, Mehdi, 2012, Economic Growth and Foreign Direct Investment: Evidence from Southern Asia, Ferdowsi University of Mashhad (FUM), Department of Economics, Mashhad, Iran, Atlantic Review of Economics – 2st Volume.
17. Jovanovic , B. (2000), " Growth Theories " Working Papers , No. 7468, NBER Working Paper series, NBER, January, P. P. 2 – 6.

